

أسفر عن سقوط ثلاثة قتلى

هجوم انتحاري على مقر قيادة قوة مجموعة الساحل في مالي



تناثر الركام بعد هجوم انتحاري في محاولة اختراق مقر قوة خاصة لمكافحة الإرهاب في مالي

استهدف هجوم انتحاري أعلن تنظيم جهادي مسؤوليته عنه الجمعة، للمرة الأولى المقر العام لقيادة قوة مجموعة دول الساحل الخمس في سيفاري بوسط مالي، ما أسفر عن سقوط ثلاثة قتلى.

ووقع الهجوم الذي قتل أيضا اثنين من منفذيه أحدهما كان في سيارة مفخخة، قبل ثلاثة أيام من اجتماع لقيادة مجموعة دول الساحل الخمس (مالي وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا وتشاد) والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وتبنت «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» أكبر تحالف جهادي في منطقة الساحل، الاعتداء في اتصال هاتفي أجراه أحد المتحدثين باسمها مع وكالة الأنباء الموريتانية الخاصة «الأخبار» التي تبث عادة بيانات لهذا التيار. والهجوم هو الأول على مقر قيادة القوة المشتركة لمجموعة الخمس الإقليمية التي انشئت في 2017.

ويأتي قبل ثلاثة (أكثر...) ثلاثة أيام على لقاء على هامش قمة الاتحاد الإفريقي في نواكشوط بين ماكرون الذي يدعم هذه المبادرة ونظرائه في الدول الخمس.

وقال رئيس النيجر محمدو يوسفو الرئيس الحالي لمجموعة الساحل وحاكم موبتي كبرى مدن المنطقة الجنرال سيدي الحسن توري أن الحصيلة الأخيرة للضحايا بلغت ثلاثة قتلى هم عسكريان ومدني.

وأوضحت الحكومة المالية في بيان أن العسكريين هما من جنودها.

وقال حاكم موبتي لو وكالة فرانس برس «أوقفنا أربعة مشتبهِ بهم، موضحا أن عمليات التشطيط كانت مستمرة حتى فجر.

وكانت حصيلة سابقة تحدثت عن سقوط ستة قتلى لكن لم يعرف ما إذا كان بينهم مهاجمون.

وأكد مصدر داخل قوة مجموعة الساحل أن المهاجمين كانوا ستة ويتكلمون لغتي قبائل البيمبارو والغولاني المحليتين.

وقال الناطق باسم الجماعة الجهادية التي

اعتداء فندقا في هذه المنطقة وأسفر عن سقوط 13 قتيلا بينهم أربعة أجانب — أوكرانيان ونيبالي وجنوب إفريقي — يعملون بعقود ثانوية مع بعثة الأمم المتحدة.

ورغم اتفاق السلام الموقع في مالي في مايو أيار 2015، تواصلت أعمال العنف وامتدت من شمال البلاد إلى وسطها وجنوبها، ثم إلى بوركينا فاسو والنيجر المجاورتين، ورافقها في معظم الأحيان توتر ونزاعات بين المجموعات السكانية في هذه البلدان.

لكن تطبيقها يواجه مشاكل مالية رغم عود بمنحها حوالي 460 مليون يورو وانتهامات بانتهاك حقوق الإنسان.

وأعلنت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي في 26 يونيو أن تحقيقا خلص إلى أن جنودا من الجيش المالي أعدموا 12 مدنيا في وسط البلاد إثر تعرض دوريتهم العسكرية لإطلاق نار أسفر عن مقتل أحد عناصرها. لكن الهجوم في سيفاري ليس الأول من نوعه، ففي السابع من أغسطس 2015، استهدف

حيدة لغرائس برس «وقع انفجار قوي جدا»، بينما أشار بوبا باتيلي وهو تاجر إلى أن عددا من سكان سيفاري لزموا منازلهم خلال الهجوم. وأكدت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي «التضامن مع شركائنا الأفارقة الذين نواصل معهم مكافحة الإرهاب بلا هوادة». وتدعم فرنسا التي تقوم في منطقة الساحل بعملية برخان ضد الجهاديين، قوة مجموعة الساحل وترى فيها نموذجا محتملا لتولي الدول الإفريقية أمنها بنفسها.

وفي بيانين نشرها في نيويورك، دان الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش ومجلس الأمن الدولي الاعتداء «بأشد العبارات»، وهددا بغرض عقوبات على منفذيه. كان غوتيريش أشار في تقرير نشر في مايو الماضي بعد زيارة إلى مقر قيادة هذه القوة المشتركة، إلى نقاط ضعف في الكثير من منشأتها في مالي وشدد على ضرورة «تعزيز مقر قيادتها العامة» في سيفاري.

وقال سكان بينهم بائعة البرتقال هوسا

يقودها المالي إباد آغ غالي وهو من الطوارق أن المهاجمين استخدموا سيارة مفخخة و«مدرسين» لشن الهجوم.

ودمر الانفجار جدار مدخل المقر والقى بالسيارة إلى داخل حرمة، كما ذكر شهود عيان وكشفت صور تم نشرها بعد الهجوم.

ويضم مبنى مركز قيادة القوة المشتركة الذي وضع في الخدمة في أكتوبر 2017، واستهدف بالهجوم ضباط ارتباط من الدول الخمس في مجموعة الساحل.

نيكاراغوا تسمح بقدم قوات أجنبية لإجراء تدريبات في أوج أزماتها

سمح برلمان نيكاراغوا الجمعة بتوجه عسكريين من دول عدة بينها روسيا إلى أراضيها من يوليو إلى ديسمبر، لإجراء تدريبات على أراضيها في أوج قمع حركة احتجاج شعبية أسفرت عن سقوط أكثر من 220 قتيلا. وبينما وصل الحوار بين المعارضة والرئيس دانيال أورتيغا إلى طريق مسدود، تواصلت التظاهرات المطالبة برحيله.

ونظم المعارضون لهذا «البطل» السابق للثورة الساندينية في 1979، «مسيرة اللورود»، الجمعة في العاصمة ماناغوا ومدن أخرى في البلاد. وقال أحد المتظاهرين الجمعة في مسابيا المدينة التي تبعد نحو ثلاثين كيلومترا عن ماناغوا وأصبحت مركز الحركة الاحتجاجية «لسنا خائفين! فليرحل! قاتل! انتخابات الآن!». ووافق البرلمان بأغلبية 73 صوتا مقابل 15 على قدم 230 عسكريا روسيا مع وسائلهم الجوية والبحرية للمشاركة في تدريبات على مكافحة تهريب المخدرات. كما سمح بقدم 160 عسكريا من المكسيك وفنزويلا وكوبا وعدد غير محدد من دول في أميركا الوسطى والولايات المتحدة وتايوان. وعارض النائب المعارض جيمي بلاندون استقدام عسكريين من فنزويلا التي تدعم النظام السانديني الذي يقوده أورتيغا ويقوم بقمع حركة احتجاجية أسفرت عن مقتل أكثر من 220 شخصا منذ إبريل الماضي.

وقال النائب أن «فنزويلا دعمت الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في بلدنا»، مدينا عدم تحرك الجيش في مواجهة القوات شبه العسكرية المسؤولة عن أعمال عنف عديدة ضد المحتجين.

من جهته، رأى النائب المعارض الفريدو اغيري أن «الموافقة على هذا المرسوم ينم عن تهور»، بينما تشهد البلاد أزمة. من جهته، ذكرت الحكومة الساندينية بأن نيكاراغوا سمحت 38 مرة بدخول قوات أجنبية إلى البلاد منذ تولي أورتيجا السلطة في 2007.

وتشهد البلاد موجة من الاحتجاجات منذ 18 إبريل، بدأت ضد إصلاح لنظام الضمان الاجتماعي تراجعت عنه الحكومة بعد ذلك. وتحول الاحتجاج إلى تحرك واسع يطالب باستقالة الرئيس أورتيغا.

ترامب يثير الشكوك حول موقف الولايات المتحدة من ضم روسيا للقرم

روسيا والولايات المتحدة. لكن بعد 17 شهرا من مدة رئاسته لم يحقق هذا الوعد.

وشكك ترامب مرارا في صحة التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأميركية في 2016 التي فاز فيها.

وكتب في تغريدة الخميس أن «روسيا تواصل القول أن لا علاقة لها بانتخاباتنا» في ما بدا كأنه تشكيك في ما توصلت إليه وكالات الاستخبارات الأميركية التي خلصت باجماع في نهاية 2016 إلى أن موسكو تدخلت في الانتخابات قبل أن تعتبر أن بوتين مسؤول عن ذلك.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب الجمعة شكوكا في موقف الولايات المتحدة من قضية القرم عندما امتنع عن أن يستبعد بشكل واضح الاعتراف بضم شبه الجزيرة إلى روسيا. وقال ترامب ببساطة «سنرى»، ردا على سؤال على متن الطائرة الرئاسية الجمعة حول اعتراف أميركي محتمل بضم القرم من قبل موسكو في 2014 الذي أدانته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بقوة.

وقال ترامب أن «الرئيس (الأميركي السابق باراك) أوباما هو من سمح بحصول ذلك» وردا على سؤال عن قمته المقبلة مع نظيره

الروسى فلاديمير بوتين في 16 يوليو في هلسنكي بفنلندا. قال ترامب إنهما سيستقرا إلى «كل شيء». وأشار إلى أوكرانيا وسوريا وكذلك الانتخابات الأميركية. وقال الرئيس الذي يسمم ولايته تحقيق حول تدخل روسي في الاقتراع «لا نريد أن يتدخل احد في انتخاباتنا». ويشكك الرئيس الأميركي باستمرار في التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت في نهاية 2016 وحملته إلى السلطة.

وكان الرئيس الجمهوري وصل إلى البيت الأبيض بعد أن وعد بتحقيق المصالحة بين

تركيا؛ اعتقال 29 شخصا لارتباطهم بجماعة غولن

10 من الصومال وثلاثة من جيوتي وإثان من غينيا وواحد من سوريا اعتقلوا لعلاقتهم المزعومة بغولن في إقليم مرسين الجنوبي. واعتقل المشتبه بهم، الذين كانوا يدرسون في جامعة مرسين، بعد أن داهمت الشرطة منازل الخلايا التابعة لجماعة الإرهاب. الجمعة في كيريكال مذكرات توقيف بحق الجنود كجزء من تحقيق في البنية العسكرية السرية للمنظمة.

وقالت المصادر أن 16 طالبا أجنبيا بينهم

القت الشرطة التركية القبض على ما لا يقل عن 29 من المشتبه بهم، بما في ذلك جنود في الخدمة، في جميع أنحاء تركيا لعلاقتهم المزعومة مع منظمة فتح الله غولن، التي تقف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، حسبما ذكرت مصادر بالشرطة، السبت.

وقالت المصادر، التي اشترطت عدم ذكر اسمها بسبب القيود على التحدث إلى وسائل الإعلام، أنه تم إلقاء القبض على 13 من

يسعى منذ سنوات للانتقام من الصحيفة

منفذ هجوم أنابوليس أراد «قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص»



الشرطة الأميركية من مكان الحادث

الجمعة عددا تكريميا للضحايا وخرجت بعنوان رئيسي هو «مقتل خمسة اشخاص في صحيفة كابيتال».

وهذا أسوأ هجوم يستهدف الصحافة في الولايات المتحدة، ودفع بالشرطة إلى تعزيز الأمن في مؤسسات اعلامية أخرى.

والرئيس الأميركي دونالد ترامب المعروف بانتقاده الصحافة تحدث الجمعة عن «إطلاق النار المروع» الذي «هن ضمير امتنا».

وقال ترامب خلال فعالية في البيت الأبيض إن «الصحافيين، مثل جميع الأميركيين، لا يجب أن يكون لديهم الخوف من التعرض لاستهداف عنيف خلال ادائهم عملهم». وكان مطلق النار اقتحم بعد ظهر الخميس قاعة التحرير مسلحا ببندقية. وقد استسلم بسهولة بعد ارتكاب جريمته.

وقضى أربعة من ضحايا إطلاق النار على الفور فيما توفي الخامس في المستشفى. وأسفر الهجوم أيضا عن إصابة شخصين بجروح طفيفة. ومقتلى هم أربعة صحافيين وموظفة في قسم التسويق.

وأكدت الشرطة أن راموس المقيم في لوريل المجاورة بولاية ماريلاند، كان يكن ضغينة قديمة للصحيفة على خلفية مقالة نشرت في 2011 عن قضية تحرش جنائي رفعت ضده من احد زملاء المدرسة الثانوية.

وقال المحرر السابق في الصحيفة توماس ماركاردت لشبكة «أم أس إن بي سي» أن راموس وجه «تهديدات مبهم» للصحافيين وواشنطن، لكن الصحيفة إلى درجة طلب معها من الموظفين الاتصال برقم الطوارئ في حال دخل راموس المكتاب.

وقال التومار ان الشرطة حققت في مايو 2013 في «تعليقات تهديد على الانترنت» ضد الصحيفة المحلية في المنطقة الساحلية قرب بالتيمور وواشنطن، لكن الصحيفة لم تشأ توجيه اتهامات خشية تصعيد الوضع. وأكد ان راموس الذي رفض التعاون مع المحققين والتزم الصمت لدى مثوله أمام المحكمة عبر اتصال فيديو الجمعة، تم تحديد هويته باستخدام تكنولوجيا التعرف على ملامح الوجه.

ورغم المأساة، أصدرت الصحيفة

أعلنت الشرطة الأميركية الجمعة أن منفذ هجوم دام في مكاتب صحيفة في أنابوليس تحصن خلف باب خلفي يهدف «قتل أكبر عدد ممكن» من الأشخاص، موضحة أنه سعى منذ سنوات للانتقام من الصحيفة.

وقالت الشرطة أن المشتبه به البالغ من العمر 38 عاما — ويدعى جارد راموس من ولاية ميريلاند — استخدم بندقية اشتراها بطريقة قانونية في الهجوم الذي أدى إلى مقتل خمسة من موظفي صحيفة كابيتال غازيت، وإصابة اثنين آخرين بجروح.

وأمر قاض بجبس راموس بدون إمكانية إطلاق سراحه بكفالة، ووجهت له خمس اتهامات بالقتل من الدرجة الأولى، بحسب ما أعلنه مدعي المقاطعة وبيد أدامز للصحافيين. وقال أدامز أن القرار صدر بناء على أدلة تشير إلى «هجوم منسق» على الصحيفة في عاصمة ماريلاند، منها «التحصن خلف باب خلفي واستخدام تكتيك لتصيد الضحايا الإبرياء وإطلاق النار عليهم». وقال تيموني التومار، قائد شرطة مقاطعة آن ارونديل ان المشتبه به «كان هناك لقتل أكبر ممكن من الأشخاص».